التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري

" انسجام ام تنافر "

د/ دروش فاطمة فضيلة

الملخص.

جاء في كتاب سعد الدين إبراهيم " النظام العربي الجديد" أن جزائر السبعينيات كانت من بين الدول العربية المؤهلة للتقدم وتحقيق التنمية الشاملة لامتلاكها كل المقومات المطلوبة ولانتهاجها سياسة اقتصادية رشيدة و لكن ذلك لم يتحقق بالصفة المرجوة فهل مرد ذلك أن ما اعتقد انه اقتصاد رشيد لم يكن ملائما وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي أم مرده عوامل خارجية أم مرده صراعات سياسية اختلطت فيها الأوراق وبدل أن يسير التغيير نحو الأمام راح يتحرك داخل حلقة مفرغة ؟

تحمل هذه التساؤلات ثلاث فرضيات عمل يمكن أن يستعين بها الباحث المحلل للمشروع التنموي في الجزائر سواء انطلق من فكرة الفشل الكلي أو النسبي أو من فكرة النجاح النسبي الذي لم بكن بالإمكان تحقيق أفضل منه نظرا للتشوهات التي أصابت البنية الاجتماعية جراء سنوات من الاستعمار والاستدمار.

Economic transformations and the nature of the socio-cultural construction . Algerian

"Harmony or dissonance"

Abstract

According to the book Saad Eddin Ibrahim, "the new Arab order" that Algeria seventies were among qualified to advance and achieve overall development of possessing all the ingredients required and pursued a rational economic policy and Arab countries, but it has not achieved the desired Balsafh Is it owing to what I think is rational economy was not appropriate nature of the social and

cultural construction or due to external factors or due political conflicts where the leaves are mixed and instead of moving forward claimed the change moves within a vicious circle?

Carry these questions three working hypotheses can be assisted by a researcher analyst of development of the project in Algeria, both started from the idea of total failure or a relative or of the idea of the relative success of which has not Bacon possible to make the best of it because of the distortions that have affected the social structure by years of colonialism and Alastdmar

1 إشكالية الدراسة:

يركز علماء الاجتماع عند الحديث عن علاقة التنمية بالثقافة و عند إرادة أي تغيير ، على فهم قضيتين أساسيتين القضية الأولى تكمن في مسألة البناء الاجتماعي للمجتمع ، والقضية الثانية في ثقافة المجتمع. ويقصد بالبناء الاجتماعي تلك العلاقات المتبادلة بين الأنساق بحيث كل نسق له تأثير على الأنساق الأخرى وكل نسق له مجموعة من الوحدات (الأنظمة) أي التنظيمات الصغيرة ، وأي تغير في النسق يؤثر على الأنساق الأخرى سلباً أو إيجاباً ويختلف تأثير هذا التغير بحسب قرب النسق الآخر من مركز التغير أو بعده قوة وضعفاً ، و يعبر البناء الاجتماعي عن تداخل هذه الأنساق . أما المسألة الثانية فتشمل أربع قضايا أساسية:

- الإرث الاجتماعي والثقافي والديني والشعبي للمجتمع وهنا يركز المختص بقضايا التنمية على كيفية توظيف هذا الإرث أي عن إمكانية تعديل مساره أو كيف يمكن الاستفادة منه أو إمكانية تفاديه في حالة شكل عائقا أمام التنمية .
- التفسير الديني للظواهر الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة باعتباره انعكاس للواقع الذي يعيشه المجتمع .
- الواقع الاجتماعي المعاش.
- الرؤية المستقبلية انطلاقا من واقع المجتمع .

وفي حالة الجزائر فان البناء الاجتماعي قد عرف عمليات تحول وتغيرات عديدة جعلته أحيانا يبدو منفتحا وأحيانا أخرى منغلقا ولكن المؤكد ، أنه لم يسمح ببروز تناقضات تسمح بدورها بتبلور تشكيلات اجتماعية واضحة المعالم تقود عملية التحول الاقتصادي وهكذا تم انتهاج الاشتراكية من دون طبقة عمالية والانتقال إلى النظام الرأسمالي بدون طبقة برجوازية[1] . وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها وهذا ما نعده تشويها ناجما أساسا من الخروقات التي أحدثها الاستعمار الفرنسي وإستراتيجيته المتبعة في سن القوانين التي سمحت بانتقال الملكية .

وقد جاء في كتاب سعد الدين إبراهيم " النظام العربي الجديد" أن جزائر السبعينيات كانت من بين الدول العربية المؤهلة للتقدم وتحقيق التنمية الشاملة لامتلاكها كل المقومات المطلوبة [2] ، ولانتهاجها سياسة اقتصادية رشيدة و لكن ذلك لم يتحقق بالصفة المرجوة فهل مرد ذلك أن ما اعتقد أنه اقتصاد رشيد لم يكن ملائما وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي أم مرده عوامل خارجية أم مرده صراعات سياسية اختلطت فيها الأوراق وبدل أن يسير التغيير نحو الأمام راح يتحرك داخل حلقة مفرغة ؟

تحمل هذه التساؤلات ثلاث فرضيات عمل ، يمكن أن يستعين بها الباحث المحلل للمشروع التنموي في الجزائر سواء انطلق من فكرة الفشل الكلي أو النسبي أو من فكرة النجاح النسبي الذي لم يكن بالإمكان تحقيق أفضل منه نظرا للتشوهات التي أصابت البنية الاجتماعية .

وعلى هذا الأساس لابد من تحديد علاقة الثقافة بالتنمية وتحديد ماهية ثقافة التنمية وتنمية الثقافة ، ومن ثم نعرج إلى تتبع خطوات المشروع التنموي في الجزائر للإجابة على التساؤل الجوهري :هل تلاءم المشروع التنموي الجزائري ببرامجه وتحولاته مع طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي الجزائري؟

2علاقة الثقافة بالتنمية :

تناول د .إبراهيم العيسوي قضية التنمية في كتابه "التنمية في عالم متغير، حيث تعرض إلى التطور التاريخي لهذا المصطلح، " :*إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز . فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة .وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن.*[3] إلا أنه سوف يكتشف بأن هذا المفهوم الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع، ضيق وغير صائب، لأن ثمة بلدانا نامية عديدة ، حققت معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي حدده خبراء التنمية، غير أن مستويات المعيشة فيها

بقيت مترددة . وعلى هذا الأساس، فإن مفهوم التنمية سوف يحافظ على البعد الاقتصادي، وفي الوقت ذاته يضيف إليه أبعادا متعددة، تساعد على صقل المفهوم الأوسع للتنمية، وبإبراز دور الجوانب المؤسسية والثقافية والسياسية .[4]

و عليه فالواقع الذي تستهدفه التنمية هو بناء عضوي متكامل ينتظم فيه كل من الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الراهن والتاريخي التراثي) أي الثقافي بالمعني الشامل ، الذي ينتظم بدوره من الأعراف والتقاليد وأنماط السلوك والفكر والدين والأدب والفن ، المدون والشفاهي . هذه التركيبة المعقدة في بنية الواقع تستلزم أن تكون التنمية شاملة حتى تحقق أهدافها في تحريك الواقع نحو الأهداف المرجوة . وهذا ما تداركه علم الاجتماع المعاصر الذي أعاد النظر في مفهوم المجال الاجتماعي والذي يقصد به الشبكات المائعة من الأفعال والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية...,وتتحدد حالة المجال الاجتماعي قياما على مجموعة من المتغيرات وهي: عدد ونوع الفاعلين وأفعالهم ، طبيعة التفاعلات والعلاقات الأكثر ديمومة بين الفاعلين ، دورهم بالنسبة إلى المجال الاجتماعي ككل [5].

التنمية إذن ليست طرفاً مقابل الثقافة ، بل هي علاقة ضمنية ، بما أنها خطط ومشاريع ذات طابع فكري عقلاني ، يستند إلى تحليل الواقع واكتشاف علاقاته التركيبية المعقدة ، قاصدة تحريكه إلى الأفضل والأرقى والأنفع وهي بذلك نشاط ذهني ينتمي إلى مجال الثقافة .إن الوعي بالمقومات التي تحقِّق التنميةَ الشاملة داخل المجتمع، والطموح لتحويلها إلى عقيدة إنسانية يقود إلى خلق ثقافة جديدة، تساهم في دفع الجميع إلى المشاركة في بناء المجتمع وتنميته، وإنتاج الوسائل الكفيلة بتحقيق كل هذه الأهداف. ويطلق على هذه الديناميكية بثقافة التنمية.

ثقافة التنمية:

وهو من المفاهيم التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد المعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي، وهو بعد مشتبك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهى المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة عملية كلية واعية تهدف صياغة بناء حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل.
وثقافة التنمية هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما، وتتنوع الأساليب

الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، ومن الملاحظ في هذا السياق أن بعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط الصناعات التي يتم إنتاجها حديثا، وتعتبر أن تحديها الأكبر ومحك نجاحها يكمن في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على اختلاف تنوعها.

انه من الأهمية بمكان أن نعيد صياغة مفهوم ثقافة التنمية، بتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق والذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحاجة للتبديل والاستعانة بالأحدث وفقا لمتطلبات العمل فقط، وعدم الإسراف أو هدر موارد المؤسسة الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطورا. غير أن الأكثر أهمية مما سبق هو حاجتنا الملحة لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل وإجادته والاستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية والشكليات، ثقافة النفاذ للجوهر ورفض الاستعراض وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير والتفكير الخلاق واكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع، وبخاصة بين الشباب ،الذي يمثل أساس البناء الحضاري في أي مجتمع، ومثاله تجربة سنغافورة في مجال «التعليم الناقد»والتي تعمل بشعار "مدرسة تفكر ..وطن يتعلم ويتقدم".

إن غرس ثقافة التنمية يستدعي الوعي وإدراك القوانين العالمية المرتبطة بالبيئة ، بحماية التراث والممتلكات ، فالوضع الراهن للعالم لم يعد يسمح بالانغلاق، ولم تعد أي دولة مهما كانت أيديولوجية حكومتها وأجهزتها الأمنية قادرة على منع مواطنيها بمعرفة ما يجري خارج حدودها ولا تزييف الحقائق ، فالتطور الإعلامي التكنولوجي وشبكات التواصل الاجتماعي فتحا الباب على مصراعيه. ومنه من الأجدر رسم سياسات ثقافية علمية مواكبة لهذا الوضع .

3 مسارات المشروع التنموي الجزائري:

تحقق الاستقلال سنة 1962 ، واختارت الجزائر النظام الاشتراكي بعد الاستقلال عام 1962 لتسيير البلاد ولم يكن هذا الخيار عشوائيا ،بل انطلاقا من حقيقة مؤداها أن الثورة قامت بفضل الشعب والاستقلال مكسبا شعبيا وعليه فمن الضروري أن يواصل الشعب مساره نحو التحرر الشامل ومن جهة

أخرى كان المعسكر الشيوعي في بداية الستينيات في أوج نشاطه، إذ تمكن من استقطاب أنظار كل زعماء البلدان الناشئة أو حديثة الاستقلال .

وقد جاء في ميثاق الجزائر حول الخيار الاشتراكي " أن الكفاح من أجل انتصار الاشتراكية لا يتم بصفة منسجمة إلا إذا كان عمل القوى الاجتماعية المسيرة عملا واعيا معتمدا على نشر الأفكار الاشتراكية حتى تتمكن هذه القوى من التغلب على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . [6]

وقد كانت الاشتراكية الجزائرية تتوخى في عام 1963 أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شيء، وكان الرئيس حينها أحمد بن بيلا أكثر توجها إلى الأرياف ومن جهة أخرى كانت جبهة التحرير الوطني في اتصالها بأصحاب النظريات مثل فرانس فانون قد صاغت لنفسها حقيقة مفادها أن ثورات المستعمرين ريفية الأصل وعليه أعلنت الأراضي التي تركها المعمرين أملاكا سائبة وراحت تستغلها لجان إدارة مؤلفة من عمال زراعين قدامى وأممت كل الأراضي في أول أكتوبر 1963 وعندئذ نشأ القطاع الاشتراكي من تجمع الأملاك السائبة في وحدات زراعية ذات تسيير ذاتي . [7]

وفي القطاع الصناعي والتجاري سلمت جميع المشاريع للتسيير الذاتي وكذلك بعض المصانع الكبرى التي كانت تملكها شركات فرنسية أما التجارة الخارجية فقد احتكرت القسم الأعظم منها دائرة حكومية هي المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية. [8]

وكان الوضع الاجتماعي حينها جد صعب ففي عام 1963 كان هناك مليونا عاطلا عن العمل وأكثر من مليونين شخص لا مورد لهم .وبعد 1965 رفضت الحكومة الجديدة والرئيس بومدين الرومانسية الثورية فأعلنت عزمها على إعادة النظام إلى البلاد وتجهيزها باقتصاد حديث في إطار الفعالية والواقعية وباشرت بمجموعة من الإصلاحات فأقامت مؤسسات بلدية وإقليمية ،بدءا بالإصلاح البلدي عام 1969 ثم إصلاح الولايات ،فزودت البلاد بمؤسسات تمثيلية من مجالس شعبية بلدية ومجالس ولايات منتخبة من قوائم يقدمها الحزب .

وتحقق الاستقلال على الصعيد المالي بفضل الموازنات ،وقد أتاح ظهور فوائض في موازنات العمل في تمويل جزءا كبيرا من نفقات التجهيز وقررت الحكومة في مطلع 1971 تأميم النفط وكان لهذا التأميم نتائج على الصعيد الاقتصادي ، وكان التصنيع هو محرك هذا النمو فقد أنشئ قطاع صناعي حكومي واسع بفضل البترول والغاز الطبيعي .كما أنشئت مجموعات صناعية حديثة في سكيكدة وعنابة وأرزيو وتقرر إنشاء مجموعات أخرى في الخطة الثانية الممتدة من (1974. 1977) .

وبعد وفاة الرئيس بومدين قامت السلطة الجديدة في الجزائر أواخر سنة 1979بتقييم التجربة البومدينية وشكلت لهذا الغرض لجنة خاصة لدراسة إمكانية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وانتهت اللجنة من عملها في مارس 1980 وتم الإقرار الرسمي بأن مسيرة التنمية تعتريها نقائص وسلبيات تتطلب المراجعة وهكذا كانت البداية للهيكلة العضوية والمالية، وكان من أهداف هذه الخطة. [9]

. ضرورة إحلال التوازن في هياكل الإنتاج بواسطة إعادة توجيه الاستثمارات .

. استعمال كل الكفاءات الإنتاجية بهدف خلق فوائض مالية وفوائد تفيد التنمية الشاملة.

. إدخال المرونة في الاقتصاد ورد الاعتبار للقطاع الخاص المحلي غير المستغل إلا أن الاقتصاديين يجزمون على أن دخول المؤسسات الاقتصادية في إعادة الهيكلة العضوية قبل تطهيرها ماليا جعل الديون ترتفع أكثر فأكثر إلى أن بلغت مائة مليار دينار عام 1992 .

ولم تكن جزائر حينها بمعزل عن الدول والأنظمة والتحولات والأزمات ،فقد تعرضت كل دول الجنوب في الثمانينيات و بداية التسعينيات إلى هزات عنيفة وسقطت في هذه الفترة الرموز والشعارات الثورية وتراجعت بصورة واضحة شعارات التحرر والعدالة والاشتراكية ، وأهم ما يميز هذه الفترة التاريخية على المستوى الاقتصادي والسياسي ما يلي :

. اختفاء القوة السياسية والعسكرية والمركزية للاتحاد السوفياتي.

. اختفاء منظمات حلف وارسو والكوميكون.

. تراجع قوة حزب النظرة الماركسية.

. ثورة الأقليات وتدعيم التوجهات الأوروبية.

. طغيان نموذج القطاع الخاص على العام وتشكيل التجمعات الاقتصادية الكبرى بأوروبا وأسيا وإعطاء الأولوية لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيات.

. انتشار الديموقراطية والتعددية في دول شرق أوروبا.

وعملت بل أعلنت الولايات المتحدة على إحلال لغة الحوار والمفاوضة بدل لغة العنف والقوة، إلا أن حرب الخليج أسقطت كل الأقنعة ،فرغم تسريحات السلطة الأمريكية بالعمل من أجل إحلال السلم والسلام الدوليين ،كانت الطائرات العسكرية الناطق الرسمي لهذه الحرب ولم تكن تفرق بين صغير وكبير وبين معلما أثريا أو مخزنا للأسلحة .

ويؤكد الباحثون على أنه مع النظام الدولي الجديد ازداد الدفع العالمي نحو الديمقراطية ونحو تأكيد حقوق الإنسان وتساقط العديد من الأنظمة العسكرية أو السلطوية في كل القارات ومن جهة أخرى على هيمنة المعسكر الرأسمالي على ساحة الصراع الحضاري وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة التحولات الاقتصادية الليبرالية وإدارة الصراعات السياسية .

وكان الحديث في جزائر الثمانينات عن فشل الاقتصاد المخطط ونموذج التنمية الذي كان مبنيا على احتكار الدولة ومن جهة أخرى سجل الاقتصاد زيادة في معدل نمو السلع الاستهلاكية في الأربع سنوات الاولى من سنة 1980 . 1984 بنسبة 12 % [10]. كما عرفت هذه المرحلة ظهور فئة غنية أو اغتنت بسرعة يقول عنها الكنز 1" إن البرجوازية الصغيرة المستفيدة من هذه الحقبة الزمنية أكسبها النظام

شرعية جديدة عن طريق تشجيعه للقطاع الخاص والقيام بالاستثمارات وهكذا أصبح الأثرياء الجدد يلقون تشجيعات من طرف الخطاب السياسي المدوي صداه عبر وسائل الإعلام ولم يعودوا يتستروا عن وجودهم بل فرضوا أنفسهم على الساحة . [11]

وانتشرت في هذه المرحلة الرشوة والمحسوبية والتسيب واللامبالاة في العمل وذلك من جراء سوء التسيير والرقابة .و في هذا الموضوع قام الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول بدراسة ميدانية على شريحة من العمال في مؤسسات معينة ،توصل من خلالها إلى أن متوسط ساعات العمل الفعلية في الظروف العادية لا تتجاوز ثلث ساعات العمل الرسمية. [12]

كما شهدت هذه المرحلة انقسام الحزب الواحد . حزب جبهة التحرير الوطني . إلى جناحين جناح الإصلاح الاقتصادي بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد سمي بجماعة الإصلاحيين وجناح سمي بجماعة المحافظين بقيادة شريف مساعدية وبعض المنظمات الجماهيرية وكان المحافظون أكثر ما ينتقدون تبذير الأموال . ثم جاءت أحداث أكتوبر 1988 والتي تعد نتاج عوامل موضوعية و اقتصادية بالدرجة الأولى:

. السقوط الحر لأسعار البترول ،المادة الرئيسية التي تعتمد عليها الجزائر ومع الانخفاض الكبير لأسعار البترول تدهورت قيمة الدولار ابتداء من سنة 1986 .

. الاعتقاد بان الأزمة عابرة ولن تطول مما أدى إلى معالجتها عن طريق الحد من الإيرادات مرة ومرة أخرى عن طريق القروض القصيرة المدى ،وقد أدت هذه السياسة إلى توقف النمو الاقتصادي والى أخطار أخرى ترتبت عن ثقل المديونية وبالتالي العجز عن مواجهة خدماتها. وانتقلت الجزائر من الديون الطويلة المدى الى الديون قصيرة المدى أي من ديون بمدة 9.3 سنوات إلى ديون بمدة 3.5 ، وانتقلت مدفوعاتها من 3.577 مليار إلى 6.36 مليار دولار في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 ،بعدها لم يبقى للجزائر ما يكفيها إلا لشهر واحد من الاستيراد .وقد أدى انخفاض سعر البترول الى حرمان الخزينة 40.32 بالمائة لما كانت تتحصل عليه سنة 1985.

. ندرة المواد الواسعة الاستهلاك واستفحال عملية المضاربة في المواد الأساسية مما تسبب في عملية الاحتكار والمضاربة والتهريب وعجز الإدارة على حل المشاكل .

. استفحال الانتقادات المختلفة للنظام القائم في كونه غير قادر على التحكم في الأوضاع وكونه سبب الفوضى العارمة في الأسواق.

. احتجاج النقابة على ارتفاع الأسعار وعلى سيطرة فئة معينة على الأسواق وعلى احتكار السلع ومنه استفحال عملية الرشوة وكذلك تهريب المواد الأساسية عبر الحدود.

كما لا يمكن إهمال عامل خارجي مهم يتمثل في رياح التغيير التي أصابت العالم الاشتراكي. و كان التلفزيون الجزائري والذي يعد المؤسسة الإعلامية المركزية يبث سقوط رموز هذه الأنظمة ،وبدأ الحديث في صائفة 1988 على المستوى السياسي حول فتح الأبواب أمام التعددية السياسية وأن نظام الحزب الواحد أصبح عاجزا عن مواجهة التحولات والتحديات المختلفة .

وعاشت الجزائر في التسعينيات أحداثا أليمة كانت الأولوية فيها لإعادة السلم والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية وكلف ذلك الكثير من الأرواح والأموال وتراجعت قاطرة التنمية إلى غاية بداية الألفية الثالثة بعد أن عاد الأمن ولو نسبيا إلى أن تحققت المصالحة الوطنية. و ساعد ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة بتحقيق نمو ولو جزئي حيث أكدت مختلف التقارير ودراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي باستمرار عجز السياسات الفلاحية العمومية التي طبقت في التأثير على العراقيل الهيكلية التي يعانيها القطاع وتتجلى هذه الهشاشة الهيكلية في القطاع عبر مختلف المعاينات على السبيل المثال: . ضعف المردود ، . عدم ملائمة الإنتاج الذي يتوقف على التربة والمناخ ، . النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها (أنظمة التبريد والنقل والتخزين والتوزيع)، والنقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات .مما أدى إلى تراجع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إضافة إلى غياب دور الفلاحة في تقليص الحد من البطالة والفقر.كما أن ضعف التكامل بين الفلاحة والصناعة وغياب الاستقرار وهشاشة المنتجات تسبب في إفقار الريف الجزائري.وبفضل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية تمكن المستثمرين من العودة بكل حيوية للاستثمار الفلاحي. وبالفعل عرف الإنتاج تطورا (الحبوب : زيادة 17 مليون قنطار سنة 2001، الحمضيات: 30 %) كما سجل تطور واضح في تنمية إمكانيات زراعة الأشجار مقارنة بالسنوات الماضية) وحقق كل من إنتاج الحبوب الجافة واللحوم والحليب نموا طفيفا من 2 %إلى 6 %خلال السداسي الأول من سنة 2001.

أما القطاع الصناعي فقد سجل خلال السداسي الأول نتائج ضعيفة في القطاع العمومي (_0،6 %) بينما يتميز القطاع الخاص بنسبة نمو قدرها 6،8%. وسجلت أربعة فروع نموا ايجابيا في نهاية جوان 2001 وهي فرع الحديد والصلب (+11،3%) فرع الميكانيكا والمعادن (+ 31،2 %) فرع الكهرباء والإلكترونيك (+ 11،4) فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة (+5،2%) وعلى العموم قدرت القيمة الإجمالية للإنتاج المحقق خلال السداسي الأول من عام 2000 بزيادة قدرها (+ 8 %). [13]

و في العشر سنوات الأخيرة، بادرت الدولة بالمشاريع الاجتماعية كالمساكن الاجتماعية والمستشفيات وأخذت الطرقات حضا وافرا وكذا الجامعات والمدارس وشجعت الدولة الشباب على الاستثمار بمنحهم قروض معتبرة . كما استفاد القطاع الزراعي من مزايا سمحت بالنهوض بالقطاع فمسحت ديون الفلاحين وقدمت لهم قروض وتعويضات وعرف المنتوج تحسنا على مستوى الكم والنوع فأصبحت الخضر والفواكه متوفرة طيلة السنة ولولا المضاربات ونقص الرقابة على مستوى البيع بالجملة والتجزئة لكانت الأسعار في متناول المواطن البسيط في كل القطر.وفي القطاع الصناعي برز الصناعيين الخواص وخاصة في المجال الكهرومنزلي والمعدات الفلاحية.

4 رؤية سوسيونقدية لمسارات التنمية في الجزائر:

قيم عالم الاجتماع العياشي عنصر الفترة الممتدة بين 1967. 1979 والتي استند فيها نموذج التنمية إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذات وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية .كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن . لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي .

ويصف هذه السياسة بالفشل كونها طبعت مشروع التنمية بضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى. [14]

وبالرجوع الى تحليل المؤرخ **نوشي** فان المرحلة البومدينية لم تكن مرحلة النجاح المطلق فمن بين ثمانية ملايين شخص قادر على العمل مليونين وثلاثمائة فقط يعملون ،كما كان هناك مليون ونصف دون عمل ،إضافة الى الفلاحين دون أراضي .مجتمع اللامساواة في هذه المرحلة يؤكده روبير اسكالييه انطلاقا من احصاء 83% من الفئات المعوزة موزعين كما يلي: 20.3 % مهمشين ،62% فقراء أو شبه فقراء ،11 % فئة متوسطة و6 % من الأغنياء .هذه الأرقام تنفي التصور السائد في كون المرحلة البومدينية كانت فترة تطور وتقدم ورخاء.

سنوات الستينيات والسبعينيات، عرفت كذلك الرشوة ،اللاعدالة واغتناء بعض الأوساط الحضرية على الأخص في الأوساط الإدارية (مدنية وعسكرية)بينما شريحة كبيرة من المهمشين والفلاحين دون أراضي كانوا يعيشون بالاعتماد على الأموال التي تأتيهم من المهجر.

أما الباحث المغربي عبد الرحيم لمشيشي في كتابه "الجزائر والأزمة " فانه يلفت الأنظار إلى عامل اجتماعي مهم وهو تغير الأجيال ،فالأغلبية الساحقة من مجموع السكان ولدوا بعد 1962 وهذا الجيل من الشباب لا يحمل في ذاكرته روح المقاومة الوطنية كما حمله الجيل الذي سبقه .ويميز جيل الاستقلال بدل روح المقاومة روح الانتظار ،فبالنسبة لهم فان الاستقلال مكسبا محققا وطبيعيا ولذا قبعوا ينتظروا أن توفي الدولة بوعودها لهم من أجل تحقيق الرفاهية وحياة أفضل .وكانت السلطة في هذه الفترة تولي اهتماما للأولويات كالصحة والتربية مما أثار قلق الشباب الذي لم يعد بنفس الخضوع للإيديولوجية الرسمية ومن جهة أخرى غير متقبل للمراقبة الثقافية والاجتماعية . وتولد عن هذا الرفض في نظر الدكتور لمشيشي نوع من الهروب نحو ثقافة الغرب ،بدأ هذا الهروب يظهر في شكل مقارنة بين ماهو غربي وما هو محلي وبين نمط الحياة "هناك" ونمط الحياة "هنا".

وبالإضافة إلى خصائص جيل الاستقلال الذي لم يعد ينسجم مع أيديولوجية النظام القائم والحزب الواحد يذكر الباحث عوامل أخرى أدت إلى مجتمع الأزمة والى تزايد الاحتجاجات أهمها التكتلات على أساس الجهوية والنمو المستمر للجماعات الضاغطة والتي كانت تسعى لتحقيق مصالحها بالإضافة إلى الشعور بالقهر عند الكثير من المقصيين من النظام ،وكذا ظاهرة اللامبالاة إزاء أملاك الدولة ،كل هذه العوامل أدت إلى خلق نوع من الهوة بين الدولة والمجتمع .[15] كل هذه العوامل المذكورة كانت وراء فشل المخططات التنموية السابقة.

ووصف جيلالي اليابس المشروع التنموي الذي انتهجته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بالشعبوي واعتبره قائما على العقلانية والتخطيط والتحديث والتصنيع والتقنية ،هذا المشروع حجب إمكانية بروز تناقضات داخل الطبقة الاجتماعية كما حرص هذا المشروع على تطبيق القوانين التي تقسم العمل بشكل تجعل القطاع العام يحتكر الصناعات الكبرى والقطاعات الاستراتيجية ويسمح للقطاع الخاص بإنتاج المواد الاستهلاكية فحسب وذلك إلى غاية 1978حيث استطاعت البرجوازية الصناعية أن تتنفس وتستفيد من المشروع الاجتماعي الجديد القائم على الانفتاح والتحرر و تشكيل علاقات القوة ونضج الشرائح الاجتماعية إزاء التناقضات التي أفرزها الحراك الاجتماعي والتي كانت لصالح القطاع الخاص على خلاف الإرادة المعلن عنها في الخطاب الرسمي.ومن أهم العوامل التي أدت إلى تشكيل برجوازية صناعية :

. دعم الدولة للمنتوجات الاستهلاكية والتي كانت من إنتاج القطاع الخاص .

. السياسة الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة والقاضية بتكفل الدولة بشؤون التعليم والصحة والتأمين لكل المواطنين سواء كانوا يعملون في القطاع العام أو الخاص.

. تحويل اليد العاملة المكونة تعليما وتجربة في القطاع العام إلى القطاع الخاص.

. تنامي العمل الصناعي الغير الرسمي أي تأسيس مصانع عائلية غير مسجلة وبذلك لا تدفع الضرائب وأهم نشاطاتها ،إنتاج المصبرات الغذائية ، الملابس ،مواد التجميل .، البلاستيك وصناعة الخشب وأفضل تسمية لهذه المؤسسات حسب جيلالي ليابس هي الورشة .(fabrique)

. نجاح هذا النشاط مرتبط بوجود السوق الموازية أو السوداء وازدياد الطلب على المنتوج. ومنه ارتباط منتوج هذه الورشات والتجارة بالجملة واللذان أصبحا يهيمنان على السوق الداخلية. [16]

وعليه نلخص أهم خصائص التحول الاقتصادي والمسار التنموي في الجزائر بالرجوع الى الدراسات السوسيولوجية إلى ما يلي:

. أن المشكل الحقيقي في المشروع التنموي منذ انطلاقته تمثل في اعتماد سياسة الصناعة الثقيلة على حساب المتوسطة والصغرى .

. عجزت التجربة الأولى عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقنيات الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومنه القول بعدم تلاءم البرامج التنموية والبناء الاجتماعي الثقافي.

. سمحت السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال بخلق اقتصاد موازي أساسه التجارة ومن ثم تكوين رؤوس أموال استغلت في الأعمال مباشرة بعد سياسة الانفتاح بدل التصنيع الذي يسمح بخلق فرص أي الاستيراد بدل التصنيع بدل التصنيع الذي يسمح بخلق فرص العمل..

. المرحلة الانتقالية تميزت بالركود الاقتصادي بسبب اللاستقرار السياسي .

. بوادر النجاح النسبي لبرامج التنمية منذ مطلع الألفية الثالثة على الصعيد الصناعي والزراعي واضحة المعالم لكن الاعتماد شبه مطلق على مداخل النفط يحجب هذا التطور

. يحتضن البناء الاجتماعي في كليته وجزئياته التحول الاقتصادي لكن ولوج عالم الاستهلاك بقوة سيكون له سلبياته ولعل أهمها العجز عن الادخار وما يترتب عن ذلك.

وبعد عرض الخطوط العريضة للمسارات التنموية في الجزائر ما بعد الاستقلال ومختلف التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية حول الموضوع نستطيع القول أنه لا يمكن الجزم بالفشل أو بنجاح التجربة التنموية كما لا يمكن الحكم بعدم انسجام البرامج والخطط مع طبيعة البناء الاجتماعي لكون عملية

التأسيس والعزم على تحقيق تنمية شاملة ما تزال قائمة وكل تجربة فاشلة مرت بها الجزائر على الدولة بكل مؤسساتها تفادي الوقوع فيها ولا يتحقق ذلك إلا بخلق ثقافة تنموية في كل الأوساط وعلى الأخص في وسط الشباب.

الهوامش والمراجع:

1 صرح أحمد غزالي لجريدة الوطن بتاريخ 29 /09/ 2015ان خصوصية التحول الاقتصادي في الجزائر تكمن في انتهاج الاشتراكية من دون طبقة عمالية والانتقال إلى الرأسمالية بدون طبقة برجوازية.

2 سعد الدين إبراهيم ، النظام العربي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1 ، 1982.

3 ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة 2، 2001 ، ص 13.

4 إبراهيم العيسوي ، نفس المرجع ص 17 .

5 جون سكوت ، علم الاجتماع ، المفاهيم الأساسية ، ترجمة محمد عثمان ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ،ط1 ، 2009.ص97.

6. عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986،ص 237.

7 . نفس المرجع ،ص194.

8. شارل روبير أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ،ترجمة عيسى آسفور ،ديوان المطبوعات الجامعية ،دون سنة، ص 193.

9 Paul Balta,Claudine Rulleau .L Algérie ,éd les essentiels, France, 2000,p.39.

10 محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ،مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993،ص 44.

11 Ali el kenz , au fil de la crise , éd, Bouchene,1989 p. 65.

12 . محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ،مرجع سابق ص41.

13 . تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول والثان من سنة 2001 ، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، العدد 8 ، ص 23، 24، 34، 35.

14عنصر العياشي ، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 182

15 Abdrahim Lamchichi, l Algérie en crise, ed, l harmattan Paris 1991 p 289,290.

16 Djilali Liabes, capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982.CREAD.1984 ALGER, p41.60.